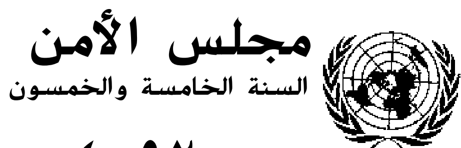
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤٠٩٢ (استئناف ١)

الاثنين، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة أولبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستري
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد تشن هواصن
	فرنسا	السيد جوسلان
	كندا	السيد اكسوورثي
	مالي	السيد سوكونا
	ماليزيا	السيد محمد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير هين
	ناميبيا	السيد غوريراب
	هولندا	السيد هامر

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني الى: *Chief of the Verbatim Reportig Service, Room C-178* .

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم الأول على قائمتي، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، معالي السيدة نكوسازانا دلاميني - زوما. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

أرحب بالوزيرة بصفتها ممثل لأمة جنوب أفريقيا العظيمة، وأشكرها على مشاركتها في الجلسة الهامة التي نعقدها اليوم. وأعرف أن وزيرة الخارجية أولبرايت تأسف أشد الأسف لعدم استطاعتنا الاستماع إلى بيان السيدة دلاميني - زوما قبل فترة الغداء.

السيدة دلاميني - زوما (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب هذه الجلسة الهامة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على تكريسها هذا الشهر لقضايا أفريقيا. ويسعدني بصفة خاصة أن أكون هنا ممثلة للرئيس مبيكي، في حضور عدد كبير من رؤساء دول من منطقتنا.

إن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشكلة بالغة التعقد تدخل فيها ست دول ومختلف حركات المتمردين في منطقتنا. وإنه حقا لتكريم لزعماء منطقتنا، تحت قيادة الرئيس شيلوبا، أن يتم التوصل إلى اتفاق لوساكا الذي يوفر أفضل فرصة لإحلال سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وما زلنا نعتقد أنه لا يوجد خيار لتسوية الصراع سوى العمل في الإطار الذي قررته الأطراف، والأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وزعماء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عندما وقّعوا اتفاق لوساكا.

ويتعين على جميع الأطراف المعنية أن تنفذ بنجاح اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ومن أفضال الموقّعين على اتفاق وقف إطلاق النار، أنه على الرغم من أن هذا الاتفاق لم ينفذ بالكامل بالنسبة لجميع أحكامه، وعلى الرغم من تعرضه لبعض الانتهاكات، فإن الحرب الشاملة لم تستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا دليل على الالتزام بوقف إطلاق النار وبالسلم في منطقة البحيرات الكبرى.

وتود جنوب أفريقيا أن تعيد تأكيد دورها المحايد في السعي نحو السلام الدائم في الكونغو وفي منطقة البحيرات الكبرى. ونرى أن من المهم لبلدي أن يتصل بجميع الأطراف في صراع الكونغو على قدم المساواة. ثم إن حكومتي ملتزمة بمساعدة اللجنة العسكرية المشتركة بتقديم ما يلزم من دعم، بما فيه الدعم السوقي.

ونحث بشدة على وزع عاجل وكامل للجنة لتمكينها من الاضطلاع بالمهام المحددة في الاتفاق في أقرب وقت ممكن. ونغتنم هذه الفرصة لمطالبة المجتمع الدولي بأن يقدم الدعم الكامل للجنة في تنفيذها لمهامها وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار. ونعرب عن تقديرنا للمساعدة التي قدمتها بلدان كثيرة حتى الآن ولكن يبقى الكثير الذي يتعين عمله.

ثم إن وفدي يؤكد على النداء الصادر من رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في مابوتو، بأن يأذن مجلس الأمن دونما تأخير بنشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وترى جنوب أفريقيا أن نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام أمر حاسم للنجاح في تنفيذ الاتفاق ويحتاج إلى دعم المجتمع الدولي. ولا داعي في هذا السياق لتذكير الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالأحكام الواردة في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن يعهد إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين. وأي تأخير من مجلس الأمن في النهوض بواجبه الأساسي قد يفضي إلى تردي الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترى جنوب أفريقيا أنه لا يمكن قبول التأخير في اشتراك الأمم المتحدة في إحلال الأمن والسلام الدائم والاستقرار في ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشير إلى أن جميع أطراف الصراع أبدت في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ رغبتها في السلام بتوقيعها على الاتفاق. والآن يجب على مجلس الأمن أن يفي بولايته التاريخية على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بمساعدة أطراف الاتفاق على تطبيق وقف إطلاق النار.

وأملنا وطيد في أن تتمكن الأمم المتحدة من أداء الدور المتوخى في الفصل ٨ من الاتفاق، الذي يتضمن كل عمليات حفظ السلام وتوطيد السلام. ونرحب في هذا السياق بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن

جمهورية الكونغو الديمقراطية ولكننا يجب أن نذكر أننا لا نعتبر الانتشار الموصى به في التقرير سوى البداية.

ونرى من المهم أن ينفذ وقف إطلاق النار على النحو المتوخى في الاتفاق، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات المسلحة وإعادة توطينها حيث أنها تزيد من المساس بأمن بلدان المنطقة. وهذا هو السبب في أننا نرى أن أدنى مطلب هو أن يختتم مجلس الأمن هذا الأسبوع المكرس لجمهورية الكونغو الديمقراطية باعتماد قرار يدعم عملية السلام في ذلك البلد، على النحو المفصل في اتفاق لوساكا.

كذلك ترحب حكومتي بتعيين الأحزاب الكونغولية رئيس بوتسوانا السابق، السير كيتوميلي ماسيري، وسيطا للحوار الوطني السياسي الداخلي بين القوى السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للفصل ٥ من الاتفاق.

وفي هذا الصدد نطالب كل الجماعات السياسية والجماعات الكونغولية الأخرى المعنية بأن تولي دعمها الكامل للسير كيتوميلي ماسيري في سعيه للمساعدة في إقامة نظام سياسي أكثر ديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى المدى البعيد سيكون الكونغوليون أنفسهم هم وحدهم الذين يستطيعون تحديد مستقبلهم، بينما يستطيع المجتمع الدولي أن يساعد في إيجاد الجو الموصل إلى تأكيد التزام الكونغوليين. ونتفق أيضا مع رؤساء الدول في مناشدة المجتمع الدولي دعم الحوار الكونغولي ماليا وسياسيا معا.

ونود في هذا الصدد أن نعيد تأكيد أهمية المشاركة الجماعية من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمجتمع الدولي، في السعي إلى حل دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ونثق تماما بأن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار الذي هو من صنع البلدان الأفريقية سوف يسهم كثيرا في حل الصراع وفي وضع منطقة البحيرات الكبرى على طريق الانتعاش.

ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم الإنساني العاجل للتخفيف من معاناة مئات الألوف من الكونغوليين. كما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستحتاج إلى موارد كبيرة من أجل عملية التعمير والتنمية بها. وينبغي أن يبدأ التخطيط في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن.

لقد طالت معاناة شعب الكونغو أكثر من قرن. وهذه العملية تفتح أمامهم ومضة أمل في كونغو ديمقراطية سلمية مزدهرة. ولو فشلت هذه العملية سنكون كلنا في موضع اتهام. ونحن مدينون بهذا لشعب الكونغو ولا نجرؤ على أن نخيب ظنهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزيرة خارجية جنوب أفريقيا على حضورها هنا وتمثيلها الرئيس مبيكي. وأشكرها على كلماتها الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة الأمريكية، وأشكرها على إسهام بلدها في عملية السلام.

لقد طُلب مني أن أتلو رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس جمهورية نيجيريا:

"باسم حكومة وشعب نيجيريا أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في الشهر الأول من الألفية الجديدة وبما أوليتموه للقضايا الأفريقية في منظمتنا من اهتمام ولمحات سامية. ولذا يسعدني أن أبعث رسالة حسن النية هذه إلى أعضاء المجلس والمشاركين في هذا الاجتماع المفتوح التاريخي المكرس لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم إخواني رؤساء الدول الذين قطعوا مسافات طويلة من قارتنا، متمنيا لهم مناقشات في غاية التوفيق. فحضورهم يظهر الالتزام من جانب منظمة الوحدة الأفريقية وكل الزعماء الأفريقيين بإيجاد حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"ومن دواعي الغبطة أن يكرس مجلس الأمن الدولي، برئاسة الولايات المتحدة، في بداية الألفية الجديدة قسما كبيرا من عمله ووقته لقضايا السلام والأمن في أفريقيا. ومن الملائم والمناسب أن تتصدر الأمم المتحدة العمل مبكرا في الألفية الجديدة بالتركيز على قضايا السلام والأمن في القارة الأفريقية.

"والحضور المثير للإعجاب لعدد كبير من القادة الأفريقيين في المجلس اليوم للمشاركة في الجهود الرامية إلى فض الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية دليل قوي على التزام القادة الأفريقيين بأن يحولوا عام ٢٠٠٠ إلى عام سلام وأمن وتضامن بالفعل. ومن المؤكد أن حضورهم

سيقنع المجتمع الدولي بأننا ملتزمون بإنهاء الصراع الذي يصيب بعض دول قارتنا.

"إن فض الصراع مبكرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستكون له بالتأكيد نتيجة إيجابية بالنسبة لأمن المنطقة دون الإقليمية بأسرها ويعلي من شأن قرار القادة الأفريقيين في مؤتمر قمتهم في الجزائر العاصمة في عام ١٩٩٩جعل عام ٢٠٠٠ عام سلام وأمن وتضامن بالفعل. ولذا فمن المهم ألا يدخر جهد في هذا الاجتماع في سبيل التأكيد على الالتزام الجماعي من كل أطراف اتفاق لوساكا. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تقدم دعما ملموسا يكمل الترتيبات الإقليمية والقارية الرامية إلى صنع السلام وحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"مع أطيب تمنياتي بمناقشات موفقة،

"أولوسيغون أوباسانيو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية".

أود أن أدعو نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ببلجيكا السيد لويس ميشل، ليشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه. ونشكره على تكبد متاعب السفر ومشاركتنا اليوم.

السيد ميشل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أراك، سيدتي، تترأسين هذه الجلسة، وأود أن أشكرك على جهودك التي تبذلينها لإعطاء زخم جديد لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولزيادة توعية المجتمع الدولي بخطورة الأزمة. وإنني أشجعك على مبادرتك وأؤكد لك دعم بلدي.

إن موقف بلجيكا يقع في إطار الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، وإنني أؤيد تماما البيان الذي أدلت به رئاسة البرتغال للاتحاد. وتعتقد حكومتي أن مشاركة الاتحاد الأوروبي في عملية السلام وفي إحلال الاستقرار بالمنطقة عامل أساسي في ضمان نجاح جهودنا.

لقد أعلنت، خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أن بلجيكا تود أن تولي اهتماما خاصا لأفريقيا الوسطى ولحل الأزمة القائمة في الكونغو. ونود أن نسهم في إخراج المنطقة من ورطة الحرب وانعدام الأمن، وبالتالي من حالة التخلف الإنمائي. ووجودي اليوم هنا تأكيد إضافي على ذلك الالتزام.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد بحجم قارة، واستقراره يؤثر على القارة الأفريقية برمتها ويؤثر مباشرة على استقرار جيرانها التسعة. وتتطلب استعادة السلام والاستقرار الإقليمي إعادة ترسيخ احترام المبادئ الأساسية التي أكدت عليها بوضوح الأطراف الموقّعة على اتفاق لوساكا للسلام. ومنها أولا وقبل كل شيء وحدة أراضي الكونغو وسلامتها وعدم المساس بحدودها. وترى بلجيكا أن هذا أول شرط أساسي لنهوض البلد.

وفي ذات الوقت، من حق جيران الكونغو أن يعيشوا في سلام داخل حدودهم، دون أن يتعرضوا لأعمال زعزعة الاستقرار المنفذة ضدهم من داخل الأراضي الكونغولية.

والعنصر الأساسي الآخر من عناصر إحلال الاستقرار في الكونغو ذو طابع محلي، وهو المصالحة الوطنية. واتفاق لوساكا ينص بوضوح على التزام الأطراف الكونغولية الموقعة بإجراء حوار داخلي يفضي إلى مصالحة وطنية في إطار مؤسسات تحظى بالقبول الطوعي، بما في ذلك جيش وطني يكون حقيقة في خدمة الشعب الكونغولي.

نحن لم نجتمع اليوم هنا على هذا المستوى الرفيع من التمثيل السياسي لنناقش معاهدة جديدة؛ بل نجتمع لخلق زخم لا يتوقف، زخم يفضي إلى التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا. وعلى الرغم من أن الاتفاق دخل حيز النفاذ منذ قرابة ستة أشهر، فإننا نرى اليوم بطئا في تنفيذه وخطرا من أن عملية السلام قد تصبح أكثر هشاشة. ولا يمكننا أن نقف بسلبية.

ويجب على جميع الأطراف المعنية - الأطراف الموقعة على الاتفاق والمجتمع الدولي، جماعة وفرادى - أن تتحمل مسؤوليتها. فخطورة الحالة وآثارها الإنسانية الكارثية تتطلب أكثر من أي وقت آخر بذل كل جهد ممكن لاستئناف عملية السلام بإعمال الآليات التي نص عليها الاتفاق. والواقع أن هذه هي الأداة الوحيدة الموجودة لإنهاء الصراع.

والآن، ما هي الشروط التي نرى أنه يجب أن تتوفر لاستئناف عملية السلام وضمان نجاحها؟

أولا، بالطبع، ينبغي توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف الموقعة. فالمسؤولية الأساسية عن تنفيذ اتفاق لوساكا تقع على عاتق من وقعوا عليه. ويعود الأمر إليهم في أن يحترموا توقيعاتهم وتنفيذ ما اتفقوا عليه: أي احترام وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات ووقف إعادة التسلح. وإن إظهار الأطراف بوضوح لإرادتها السياسية لتنفيذ اتفاق السلام بحسن نية ودون إثارة عقبات مسألة أساسية بصورة مطلقة لتمكين المجتمع الدولي من تأييد وتشجيع أعمالها.

وهذا يقودني بصورة طبيعية إلى نقطتي الثانية، وهي الدعم من المجتمع الدولي. فذلك الدعم ضروري بصورة مطلقة لجعل آليات الاتفاق تقوم بعملها. وتقديم المساعدة المالية والسوقية العاجلة إلى اللجنة العسكرية المشتركة حتى تتمكن من العمل على نحو دائم مسألة لا غنى عنها لأداء مهمتها. وفي هذا الصدد ينبغي تسديد الاسهامات المالية المتعهد بها للصندوق الاستئماني دون تأخير. وقد أسهمت بلجيكا حتى الآن بمبلغ ١٠ ملايين فرنك بلجيكي وشجعت الاتحاد الأوروبي بفعالية على التعهد بمبلغ ١,٢ مليون يورو دون تأخير.

وهناك أيضا حاجة إلى زيادة التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة التنظيمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وأرحب هنا بالمبادرات التي اضطلع بها الأمين العام، ولا سيما تعيينه لممثل خاص ذي خبرة متميزة، هو السفير مرجان، الذي ينبغي له أن يتمكن من الاعتماد على الدعم السياسي والسوقي من المجتمع الدولي، وكذلك التعاون الكامل من الأطراف.

والشرط الأساسي الثالث هو إنشاء عملية لحفظ السلام تساعد الأطراف الموقعة على تنفيذ الاتفاق وتمكن الاتفاق من تحقيق أحد أهدافه الرئيسية، وهو انسحاب جميع القوات الأجنبية من الكونغو. ولكي تنجح هذه البعثة ينبغي لها أن تزود على نحو كاف بولاية واضحة وبالموارد السوقية والمالية اللازمة. وإني أحث مجلس الأمن على اغتنام الفرصة التي أتاحها اتفاق لوساكا وتحمل مسؤوليته في هذا الصدد. وستسهم بلجيكا ماليا ولوجستيا بصفتها الوطنية وبالتعاون مع شركائها في الاتحاد الأوروبي.

وأود أيضا أن أحث مجلس الأمن على توفير الحماية ووسائل الانتقال والاتصال الكافية حتى يتمكن المراقبون الذين سينشرون في المرحلة الثانية من القيام بمهمتهم على نحو موضوعي وبأمان تام.

من الواضح أن مسألة نزع سلاح المقاتلين من الجماعات المسلحة غير النظامية وإدماجهم مسألة ذات أهمية قصوى، وهي أيضا في غاية الصعوبة. إنها ستتطلب آليات سياسية وحوافز اقتصادية، بدلا من الحلول العسكرية.

والشرط الأساسي الرابع هو الحوار الكونغولي الداخلي. وإجراؤه عامل أساسي ومُلِح. وقد تم الآن تعيين الرئيس ماسيري ميسرا وهو سيسهم بمكانته الرفيعة كسياسي محنك عظيم ، وكذلك بخبرته السياسية الطويلة، في هذا الحوار الذي لا غنى عنه. وبلجيكا ترحب بتعيينه وستدعمه دعما كاملا. وإنني أدعو جميع الأطراف الكونغولية إلى بناء نظام سياسي يشمل جميع العناصر الحيوية في الأمة. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يقف موقف المتفرج بينما يحاول الكونغوليون إحراز هذا الهدف.

ختاما، أود أن أشدد على مفهوم الملكية الأفريقية، الذي ربما كان في الآونة الأخيرة سببا وراء الانسحاب من أفريقيا والذي أظهر الآن - من خلال اتفاق لوساكا - أهميته. فالاتفاق كان استجابة أفريقية لأزمة أفريقية. وبقدر ما تلتزم البلدان الموقعة التزاما حقيقيا، يكون المجتمع الدولي مستعدا للإسهام في تنفيذه. والملكية الأفريقية لا تعني الرفض ولا الانسحاب. بل ينبغي لهذا المفهوم أن يشمل التعاون والشراكة.

ينبغي لجهودنا أن ينظر إليها في إطار الشراكة مع بلدان أفريقيا الوسطى. وتشمل الشراكة في المقام الأول بلدان المنطقة نفسها. ولا يمكن للسلام، الذي يكفله اتفاق لوساكا أن يتوطد، توطيدا حقيقيا إلا من خلال تحقيق الاستقرار الإقليمي والتعاون فيما وراء حدود كل بلد. وعلى هذا الأساس نحن مستعدون لتجميع شركائنا - داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه - للالتفاف حول ميثاق شراكة بين الشمال والجنوب يركز على إعادة التعمير والديمقراطية والتنمية. وذلك الميثاق يقع في نطاق اختصاص مؤتمر للاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، يمكن تنظيمه بمجرد عودة السلام إلى المنطقة.

أخيرا، يحدوني الأمل بأن ننظر في الدروس التي ينطوي عليها تقرير كارلسون. ويجب علينا أن نساعد

رواندا لا على أن تبرأ من جراح الماضي فحسب، بل أيضا أن نضمن عدم تكرار الأخطاء التي ارتكبت في رواندا.

إننا نريد أن نتخلص من منطق الحرب، وهي حرب لا يمكن لأحد أن ينتصر فيها. ويجب علينا أن نبرهن للذين يرون أنهم لن يتمكنوا من تحسين فرصهم إلا بامتشاق الأسلحة على أنه يوجد بديل سلمي يستند إلى التعاون الاقتصادي والتنمية. وبلدي يمتلك الإرادة والوسائل للمشاركة في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية في بلجيكا على مشاركته في جلسة اليوم، وأود أن أشير بصورة عابرة إلى أن وزير الشؤون الخارجية في بلجيكا هو المتكلم الثالث عشر والمتكلم الأول من القارة الأوروبية إلى جانب رئاسة الاتحاد الأوروبي. وآمل أن يعطي هذا الدليل على نقطته الأخيرة، وهي أن بقية العالم تؤيد حلا أفريقيا، أي: حل أفريقي لمشكلة أفريقية، على حد تعبير الأمين العام سليم سليم.

نعود مرة أخرى إلى قارة أفريقيا. ويشرفني أن أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية في بوروندي، الذي اشترك معنا في الأسبوع الماضي، والذي لا يزال يحق له الاشتراك بموجب المادة السابقة. إننا نرحب بحضوره اجتماعا آخر لمجلس الأمن.

السيد نتاهوفوكاي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أشيد بمجلس الأمن وبالرئاسة الأمريكية الحالية للمجلس على إدراجها في جدول أعمال المجلس المسائل الأمنية للبلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية. مشكلة الأمن في هذا الجزء من أفريقيا تقع في صلب شواغل بوروندي، نظرا لحالة التوتر والحروب الداخلية وعبر الحدود والحروب المتشابكة التي تتصاعد هناك إلى درجة باتت منذ سنوات عديدة تعرض للخطر جميع الدول.

وترحب حكومة بوروندي بالفرصة التي أتيحت لها لكي تُعرب عن أملها الكبير بأن يؤدي تنفيذ اتفاق لوساكا إلى توليد مناخ مؤات لعملية السلام والمصالحة المضطلع بها في بلدي على مدار السنوات الثلاث الماضية. وإن أحد أسباب اندلاع العنف مجددا في الشهور الأخيرة يضرب بجذوره في ائتلاف مجموعات المتمردين المسلحة التي تأتي وتذهب في المنطقة دون الإقليمية حيث اتخذت الميليشيات والجيوش الأخرى الغابات ملاذا لها وتواصل أنشطة حرب العصابات.

ولن أعود إلى الشروح التي سبق أن قُدمت هنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى، والتي تتعلق بموقف بوروندي في الحرب التي تعصف بجمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أنني أود أن أذكّر بأن بوروندي تقف على أهبة الاستعداد لتتقدم بمساهمتها وتضطلع بدورها الكامل في تنفيذ اتفاق لوساكا، الذي يعترف بوضوح بشواغلها الأمنية على طول حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب نشاط جزء من التمرد البوروندي في ذلك البلد.

وترجو بوروندي، وعلى نحو أكثر مما كان عليه الحال في مختلف الاجتماعات التي عقدت في كمبالا ولوساكا وهراري، أن تشارك على وجه التحديد في تسوية البنود التالية التي حددها الاتفاق: أولا، نزع أسلحة المجموعات المسلحة كما هو منصوص عليه في الفصل ٨، المادة ٨-٢-٢ والفصل ٩ من الاتفاق؛ وثانيا، العودة الطوعية للاجئين البورونديين والكونغوليين، كما هو منصوص عليه في الفصل ٨، المادة ٨-٢-٢؛ وثالثا، إعادة دمج المجموعات المسلحة في المجتمع، كما ينص على ذلك الفصل ٨، المادة ٨-٢-٢ من الاتفاق؛ ورابعا، تطبيع الحالة على طول الحدود المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي كما ينص على ذلك الفصل ١٢ من الاتفاق.

وتمشيا مع سياستنا التقليدية القائمة على حُسن الجوار، تؤيد بوروندي تأييدا كاملا التدابير التي أوصي باتخاذها في الفصل ١٢ من الاتفاق. وفي هذا الصدد، تؤكد بوروندي من جديد على رغبتها في التعاون مع جميع الموقّعين على الاتفاق وغيرهم من الأطراف المعنية. فالسلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا بد من تحقيقهما لتوطيد السلام الدائم في المنطقة دون الإقليمية وفي بوروندي على وجه التخصيص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية في بوروندي على مساهمته في المناقشة التي جرت هذا الأسبوع والأسبوع الفائت.

المتكلم التالي هو الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، السفير الجزائري عبد اللطيف رحال.

السيد رحال (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): **أخاطب** مجلس الأمن باسم السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، التي اتخذت في إطار رئاسة بلدكم لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير، بتركيز مداولات المجلس على القضايا التي تشغل بال القارة الأفريقية بصورة كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر العاصمة، أعلن سنة ٢٠٠٠ سنة سلام وأمن واستقرار في أفريقيا.

إن الزيارة التي قمتم بها مؤخرا، سيدي الرئيس، إلى العديد من البلدان في أفريقيا، أتاحت لكم إمكانية إجراء تقييم دقيق لخطورة الحالة. لقد تمكنتم من جمع آراء مختلف الأطراف في سيتو بشأن السبل والوسائل التي تسهم في التنفيذ الفعال لاتفاق لوساكا للسلام.

في هذه الجلسة، أرحب برؤساء الدول والمسؤولين السياسيين الرفيعي المستوى الأفارقة الذين تكرموا وتحملوا مشاق السفر لكي يدللوا على اهتمامهم بالتوصل إلى تسوية مرضية للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد أدركت بلداننا، ومنظمة الوحدة الأفريقية إدراكا تاما مدى خطورة هذه الأزمة وتعقيدها. وبذلت بلدان المنطقة، التي هي أكثر حساسية من غيرها بطبيعة الحال للمخاطر التي تشكلها هذه الأزمة، جهودا مضنية في محاولة لتهيئة الظروف اللازمة لتسوية سلمية لهذه الأزمة القائمة بين الأشقاء. وقد طالبت الجزائر، منذ اندلاع الأزمة، بالتحلي بضبط النفس والحكمة.

وظهرت نتائج مشجعة بالتوقيع على اتفاق لوساكا للسلام، الذي مهد السبيل، من خلال الحوار والتعاون، لآفاق واعدة بالنسبة لإيجاد تسوية سلمية نهائية للصراع. وقد رحبت جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، والمجتمع الدولي، على اتساعه، بهذا التقدم الملحوظ على طريق استعادة السلام والوئام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي يحظى بدعم معنوي إجماعي.

ومؤتمر القمة الخامس والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه ١٩٩٩، رحب بهذا التقدم وناشد الأطراف في الصراع بذل المزيد من الجهود من أجل تطبيق اتفاق لوساكا بصورة تامة وبإخلاص. وهذا الاتفاق، في رأينا، يشكل إنجازا هاما، وما برح الإطار المناسب لتسوية الصراع واستعادة السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

لقد بادرت الجزائر، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بتطبيق القرارات التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة منذ مؤتمر قمة الجزائر. وعيَّن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مبعوثا خاصا له كلفه بمتابعة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. وقد انصبت جهود الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية على ثلاثة اتجاهات. أولا، إنه يسعى جاهدا إلى تشجيع مبادرات بلدان المنطقة دون الإقليمية، وإلى حث الأطراف المعنية على احترام الالتزامات المقطوعة في إطار اتفاق لوساكا والانخراط في تعاون صريح ومخلص لتنفيذه. كما عمل مع بلدان المنطقة لتذليل العقبات المتعلقة بتمثيل حركات التمرد في إطار الآليات التي نص عليها اتفاق السلام.

ثانيا، توجه الرئيس بوتفليقة، بالتنسيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى جميع بلدان أفريقيا بهدف تعزيز دعمهم الإجماعي لهذا المسعى وإيجاد الدعم للجهود المبذولة لتنفيذه. وقد مكنت هذه الجهود من عقد اجتماع للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها، الذي وافق على قيام المنظمة بتقديم دعم مالي للجنة العسكرية المشتركة ولنشر أفراد أفارقة للرصد في الميدان.

ثالثا، سعى رئيس منظمة الوحدة الأفريقية إلى توعية المجتمع الدولي بقدر أكبر بجهود السلام الأفريقية، وقد ناشد جميع أعضاء المجتمع الدولي تقديم مساهمة جادة لتنفيذ اتفاق لوساكا. ومما يؤسف له أن هذه المناشدة قوبلت باستجابة هزيلة، ونأمل أن يؤدي اجتماع مجلس الأمن هذا، بإبرازه المخاطر التي تحدق بالجميع نتيجة للحالة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى قطع تعهدات ملموسة لإنجاز مسعى يفتقر إلى الوسائل اللازمة لإنجازه.

وعلاوة على ذلك، وبالتنسيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أيضا، ظل الرئيس بوتفليقة يعمل بلا كلل مع الأمين العام للأمم المتحدة بغية تهيئة الظروف اللازمة للتدخل السريع والفعال من جانب الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق لوساكا. وحتى الآن، لم يتسن الحصول على تدخل من جانب الأمم المتحدة يتناسب مع تطلعات أفريقيا أو مع التحديات التي تمثلها الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الحالة ملحة وتهدد باتساع رقعتها تهديدا حقيقيا. والتأخير والتردد في نشر عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي أمور تدعو إلى قلق الشعوب الأفريقية، التي تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لكي تحقق عملية السلام في لوساكا النجاح.

إن حضور الموقّعين على اتفاق لوساكا في اجتماعنا هذا اليوم، لدليل على مدى استعدادهم، وهو أمر لا بد أن نسجله. ويشهد حضورهم على رغبتهم في النهوض بالحوار كأداة لتسوية سلمية للصراع.

ومع أن ما أحرز حتى الآن من تقدم لا يرقى إلى مستوى توقعاتنا، فإن اتفاق لوساكا يمثل إنجازا قيما يجدر بنا حمايته في مواجهة أية تحديات مفاجئة. فهو إطار لا بديل عنه ينبغي أن نسعى جاهدين من خلاله إلى حل المشكلات التي تواجهنا. ويهدف الاتفاق إلى أن يجعل من أعداء الأمس شركاء عقدوا العزم على تطبيق تسوية سلمية، كما بدا من تعاونهم مع اللجنة العسكرية المشتركة التي أنشئت في أعقاب التوقيع على اتفاق لوساكا.

ويدرك الجميع التقدم الهام الذي أحرزته هذه اللجنة، والتي ما زالت، بالرغم من ذلك، تواجه صعوبات مادية ومالية كثيرة. ونأمل في أن تشجع هذه اللجنة، التي أثبتت فعاليتها على أرض الواقع، كي يتسنى لها أن تواصل أعمالها.

ولقد استجابت بعض البلدان بصورة إيجابية للنداء الذي أعلنه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية وقدمت تلك البلدان المعدات أو الدعم المالي إلى اللجنة العسكرية المشتركة. ويعرب رئيس منظمة الوحدة الأفريقية عن الشكر لهذه البلدان ويناشد بصورة عاجلة البلدان الأخرى التي لم تظهر دعمها للجنة حتى الآن أن تبادر إلى ذلك.

ونستنكر بشدة المواجهات التي حدثت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي أدت، مرة أخرى، إلى وقوع ضحايا من المدنيين. ومن شأن تلك الأحداث المؤسفة أن تحبط الآمال المشروعة للشعب الكونغولي ولشعوب أخرى في المنطقة يحدوها الأمل في استعادة السلام في جو من الثقة والوئام وحسن الجوار.

ولقد حث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أطراف النزاع على الامتناع عن اللجوء إلى الأسلحة وعلى العمل بتصميم ثابت مع اللجنة العسكرية المشتركة لتهيئة الأوضاع من أجل تنفيذ اتفاق لوساكا. والاتفاق هيكل بُني على أساس التوازن بين المصالح وعلى أساس المشاركة المنصفة في التضحيات. وإذا كان الاتفاق لا يرضي الجميع، فإنه أيضا لا يعطي ميزة لطرف على طرف. إن أي عودة من جديد إلى استخدام الأسلحة من شأنها أن تدمر بصورة جسيمة جهود السلام التي تم الاضطلاع بها حتى الآن.

ويرحب الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية بتعيين السير كتوميلي ماسير، رئيس جمهورية بوتسوانا السابق ميسرا للحوار فيما بين الكونغوليين. ومن شأن مؤهلاته الهائلة كرجل ذي حنكة سياسية، وخبراته الطويلة واشتراكه شخصيا أن تساعد الأطراف الكونغولية في أن تجتمع معا وأن تجد عناصر التصالح الوطني.

وليست هذه المرة الأولى التي ينظر فيها مجلس الأمن في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ ظهور أول علامات إنذار بشأن الأزمة، أدرك المجلس حجم الخطر الذي يهدد جميع بلدان المنطقة. وطالب المجلس بمقتضى عدة قرارات متتالية ومتكررة أطراف النزاع العمل على تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية والتزم المجلس من جانبه بتقديم المعونة العسكرية والمعدات والدعم المالي للأطراف. وبالرغم من حالات التأخير والتردد في التقدم، إلا أن الأطراف الأفريقية استجابت لنداء مجلس الأمن وتوصلت إلى اتفاق لوساكا علما بأنها واجهت صعوبات جسيمة.

إن تنفيذ هذا الاتفاق، حسبما ذكرنا سابقا، يتطلب سبلا ووسائل تتجاوز قدرات البلدان الأفريقية. ولم يف مجلس الأمن، من جانبه، بالتزاماته إلا بصورة جزئية وذلك عندما أرسل ٧٩ ضابط اتصال إلى الميدان. وفي أوقات أخرى وفي أماكن أخرى، شارك المجلس بصورة أكثر نشاطا في تسوية أزمات هددت السلام في مناطق أخرى من العالم. وفي تلك المناسبات، قدم المجلس موارد هائلة،

وصلت حتى إلى مستوى العمل العسكري الذي أنجز في ظل أخطار أكيدة.

وتتمنى البلدان الأفريقية أن تلقى اهتماما مماثلا من المجتمع الدولي. لقد رغبتم في عقد هذا الاجتماع للمجلس على أساس أن طبيعته استثنائية ورسمية ومن الصعب أن نفهم أن الاجتماع لم يتوصل إلى التزامات أكيدة جدا وإلى أنه لم يتم بوضوح تحديد إجراءات وجدول لتنفيذها. هذا هو ما نتوقعه نحن الأفريقيون من الأمم المتحدة، أي من الدول التي تتكون منها الأمم المتحدة، ولا سيما الدول التي تتوفر لديها المعدات والقوة المالية والعسكرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الآن أننا سوف نتغاضى عن دورنا في التكلم وفقا لقائمة المتكلمين ولن أدلي ببيان وطني اليوم حرصا على الوقت ومن أجل السماح تمكين المزيد من الأعضاء من الكلام. وأحيطكم علما أيضا بعودة الرئيس موغابي رئيس زامبيا إلى قاعة المجلس - ونرحب بك يا فخامة الرئيس في القاعة - ونرحب أيضا بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية فخامة السيد سالم أحمد سالم. ويسرنا كثيرا أنكم تمكنتم من العودة إلى الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للسيد محمد ساليا سوكونا، وزير القوات المسلحة في مالي.

السيد سوكونا (مالي) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم هنا اليوم في مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسرني أيضا، بالنيابة عن فخامة الفا عمر كوناري، رئيس جمهورية مالي والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن الشكر لوفدكم يا سيادة الرئيس، لتنظيم هذا الاجتماع الهام، وأود أن أخبركم أيضا بالأهمية الكبيرة التي نعلقها على نتائج عملنا هنا.

إن وجود العديد من رؤساء الدول في هذا الاجتماع، ووجود الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ووزراء وعدد كبير من الشخصيات البارزة لدليل، إن كان ثمة حاجة إلى دليل، على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

هذه حالة حرجة. وهي تتسم، من جملة أمور، بتدهور الحالة العسكرية والظروف الأمنية والحالة الإنسانية، وبانتهاكات حقوق الإنسان.

ما العمل إذن؟ يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى عدد من النقاط التي يعتقد وفدي أن بإمكانها الإسهام في تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا، تعتقد مالي بأن وقف القتال يجب أن تكون له الأولوية العليا، حيث أنه ما من حل عسكري للصراع يمكن أن يحل الأزمة. إننا ندعو جميع أطراف الصراع إلى تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وعليها التحلي بالعزم على احترام الاتفاق الذي وقّعت عليه. وفي السياق نفسه، نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بالنشر السريع لعملية حفظ سلام تزود بولاية ملائمة وموارد كافية.

ثانيا، تؤمن مالي بأن إرساء سلم واستقرار دائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقتضي تنفيذ عملية مصالحة وطنية حقيقية بين جميع فئات الشعب الكونغولي. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين السير كيتوميلي ماسيري ميسِّرا محايدا للحوار بين الكونغوليين، ونؤكد له دعمنا الكامل. وبمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، سيكون لدينا باعث على الأمل في أن يُحرز تقدم هام في هذه المسألة.

ثالثا، ترى مالي أن التوصل إلى تسوية دائمة للصراع يقتضي من الأطراف اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان أمن المنطقة واستقرارها وتنميتها في المستقبل. والمبادئ الكامنة وراء هذه الترتيبات ترد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وهذه المبادئ هي: احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الأخرى في المنطقة؛ والانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الأمن على طول الحدود الدولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وبسط حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية سلطتها من جديد على جميع أراضي البلد؛ واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ وأخيرا، معالجة مسألة اللاجئين.

رابعا، وبغية المساعدة على بلوغ هذه الأهداف، نعتقد بأن عقد مؤتمر دولي معني بالسلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يمثّل اقتراحا طيبا، وهو ما تؤيده مالي تماما.

في الختام، أود أن أرحب بالمبادرات التي اتخذها على الصعيد الإقليمي عدد من الرؤساء، من بينهم الرئيس تشيلوبا والرئيس بوتفليقة والرئيس مبيكي، دعما لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أهنئ الوفد الأمريكي على اتخاذه المبادرة بعقد اجتماع اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الوزير، على مشاركتكم التي جاءت وفاء لوعد من رئيسكم عندما قمت بزيارته الشهر الماضي في باماكو. ونحن سعداء لانضمامكم إلينا اليوم. وأشكركم أيضا على ملاحظاتكم البالغة الأهمية وعلى دوركم القيادي في التصدي لهذه المشاكل.

ويشرفني الآن عظيم الشرف أن أرحب بوزير خارجية كندا، الأونرابل لويد أكسويرذي، وأعطيه الكلمة. ونحن سعداء لأنه تمكّن من القيام بالرحلة الطويلة الشاقة من كندا إلى نيويورك.

السيد أكسويرذي (كندا) (تكلم بالانكليزية): إنني سعيد جدا لأننا تمكّنا من أن نأتي إليكم بهذا الطقس الدافئ من الشمال الكندي - الطقس الكندي.

وأود أيضا أن أشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم الممتازة بعقد هذا الاجتماع. وترحب كندا باجتماع مجلس الأمن المكرس لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد تشجعنا جدا بالبيانات الفعالة والقوية والمعبرة التي أدلى بها كل من وزيرة خارجية الولايات المتحدة، وأمين عام الأمم المتحدة، وزعماء الدول الأفريقية، وأعضاء منظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام، والميسِّر. لقد مثّل ذلك واحدة من أهم الممارسات المؤدية إلى توافق الآراء التي اضطلعت بها هذه المنظمة.

نحن سعداء لوجودنا هنا لأن هذه مسألة تهمنا جميعا. فالصراع في الكونغو يهدد السلم الإقليمي. وهو يقوض بالتأكيد الآفاق الهشة للاستقرار في بلد أفريقي يحتل موقعا مركزيا جدا في مصالح القارة. ولكن الأمر الأهم هو أن الصراع يتسبب على نحو غير عقلاني في إزهاق العديد من الأرواح البريئة وفي تحطيم آمال عدد لا يحصى من البشر الآخرين، ولهذا السبب علينا جميعا تحمل مسؤولياتنا.

(تكلم بالفرنسية)

ومن ثم من الضروري التوصل إلى حل يرسي سلاما دائما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتأمل كندا أن ينجح هذا التجمع في إحراز تقدم.

عندما نركّز على بناء مستقبل مفعم أكثر بالأمل لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا تجارب الماضي التي كانت أحيانا مخيبة للآمال. وفي الشهر الماضي، أصدرت لجنة التحقيق المستقلة في أعمال الأمم المتحدة خلال الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤ في رواندا تقريرها ونشرت ما توصلت إليه.

(تكلم بالانكليزية)

وكما ذكّرنا رئيس رواندا، فإن هذا التقرير يعطي صورة مؤلمة لفشل أعضاء في هذه المنظمة وفي المجلس وفشل الأمانة العامة للأمم المتحدة في أفريقيا. ويوثق التحقيق الفشل في المشاركة، وفي توقع الأحداث، وفي التأهب لها، والفشل في الاتصال؛ والفشل في ممارسة القيادة وفي تخصيص الموارد -وباختصار، فشل المجتمع العالمي على نحو هائل في العمل حينما كانت حاجة شعب رواندا إلينا ماسة.

وأشيد بالأمين العام على إقراره هذا التحقيق الذي لم يسبق له مثيل وعلى اعترافه بدوره ودور الأمانة العامة للأمم المتحدة في المأساة.

بيد أن عبء المسؤولية موزع على نطاق واسع. وحري بنا - بوصفنا مجلس الأمن، ودولا أعضاء، وأفرادا أن نحذو حذو الأمين العام ونعترف بوضوح بإخفاقاتنا في رواندا.

ولكن الاكتفاء بالاعتراف بالذنب بأثر رجعي لا يفيد كثيرا. فليس بإمكاننا أن نغير الماضي، ولكن بوسعنا أن نتعلم منه وأن نعتبر به في الحاضر.

ويبيِّن التحقيق مدى الأخطاء التي حدثت في رواندا، ويوفر ذلك مبادئ توجيهية محددة عن كيفية منع حدوث المآسي مستقبلا. ويوضح التحقيق كيف أن الأمن البشري - أي سلامة المدنيين وحمايتهم - أصبح شاغلا أساسيا في الصراعات المسلحة الحديثة. وبذلك يؤكد التحقيق ضرورة إدماج البعد البشري في الإجراءات التي تتخذ بشأن مسائل الحرب والسلام.

ويعزز التحقيق أهمية القضايا الأفريقية لأنشطة مجلس الأمن ولمصداقية المجلس. وهو يوضح كيفية تجاهل المجلس للقارة وما تواجهه من أخطار والثمن الباهظ الذي يدفعه الأفريقيون حينما لا يتخذ المجلس إجراء. ويورد التحقيق كل ذلك بصورة واضحة ومنهجية لا تنمحي، مما يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على مجلس الأمن أن يتنصل بعد الآن من واجبه في دعم السلم والأمن في أفريقيا أو أن يتجاهله.

ثمة علامات مشجعة على أن المجلس أخذ يتعلم من تجربته. وأعتقد أن المداولات بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية التي استمعنا إليها اليوم تدل على أننا جادون في الالتزام بتلك الواجبات.

والواقع أن المجلس لم يقصر في النظر في الصراعات المسلحة التي لا تزال تنشب في أجزاء من أفريقيا، كما أنه لم يقصر في البحث عن حلول لها. والمناقشات المفتوحة التي أجراها المجلس مؤخرا عن أفريقيا تساعد على تركيز الاهتمام تحقيقا لهذا الغرض. ولكن صحيح أيضا أن المناقشات التي تدور حول حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وحول إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة، والأسلحة العسكرية الخفيفة، والأطفال المتأثرين بالحروب، تساعد على توسيع نطاق وعي المجلس وتزويده بالمعلومات اللازمة للاستجابة للتحديات الأمنية في القرن الجديد. كما أنها تعمل على تسليط الضوء على الآثار الخاصة لهذه المسائل في مناطق الحرب الأفريقية.

وفضلا عن الإدلاء بالبيانات وتنمية الوعي، هناك الأفعال أيضا. وهناك إحساس متنام في أفريقيا وفي غيرها من المناطق، بأنه ينبغي للمجلس أن يضع ثقله وراء جهود السلام الجارية التي تضطلع بها أطراف أخرى. وعلى سبيل المثال، يشكل الصراع المسلح الدائر في السودان شاغلا خطيرا، فهو لا يزال يسبب ضررا مهلكا يتعدى بريق أضواء وسائل الإعلام. ويجب أن ينظر مجلس الأمن في كيفية دعمه للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جهود الوساطة التي تبذلها.

وفي سيراليون، أنشأ مجلس الأمن بعثة جديدة تساعد على تنفيذ اتفاق سلام هش وتحقيق قدر من السلام والأمن لشعب ذلك البلد. ولأول مرة تتضمن ولاية إحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حماية المدنيين بصفة محددة. وينظر المجلس حاليا في توسيع هذه العملية، ويعد الأمين العام توصيات في هذا الشأن. والأمر متروك الآن لأعضاء المجلس لإظهار استعدادهم لمواكبة ما أعلناه من قلق بشأن الموارد ولتأييد خطته بحسم.

وفي أنغولا، تعمل كندا على إيجاد وسائل عملية تضيف فعالية أكبر لنظام الجزاءات المتعلق بالاتجار غير المشروع بالماس، وبالأسلحة، وبالنفط. وتستهدف هذه التدابير إنهاء الحرب الأهلية الطائشة التي أدت إلى خسائر كثيرة في الأرواح. وإذا قبلت هذه التدابير الجديدة ونجحت في أنغولا، فقد تطبق على صراعات أخرى، ونأمل أن تتيح لنا نموذجا لكبح جماح سوق الصراع.

هذا كله تقدم: تقدم في العمل الملموس الذي يضطلع به المجلس في أفريقيا، وتقدم في جعل تعزيز الأمن البشري محورا هاما في هذا النشاط. ولكنه تقدم طفيف. فمن الضروري أن تستمر مشاركة المجلس وأن تتعزز. ويجب ألا نتقاعس عن الاضطلاع بالأعمال الضرورية، فتفادي التكاليف وتجنب المخاطر يكونان في الغالب السبب وراء إجراءات المجلس. وذلك لا يجوز أن يكون الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الصراع والاضطرابات الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبيِّن كثيرا من الجوانب الواقعية للحرب الحديثة. ومن الواضح أن هذا الصراع يشكِّل تحديا خطيرا للأمن البشري، وهو من أكثر الصراعات التي يواجهها المجتمع العالمي تعقيدا. ولهذا، فلا غنى عن مشاركة المجلس الفعالة.

والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تتناحر عليها قوات عسكرية أجنبية تحتل أجزاء شاسعة من مقاطعاتها الشرقية. وقد اختارت بعض قوات المعارضة المحلية الصراع العسكري بدلا من الوسائل السياسية في خلافها حول القيادة الوطنية. وتحبط كل من القوات الداخلية والخارجية الحوار بشأن مؤسسات

البلد في المستقبل والسبيل إلى تحقيق الديمقراطية. وهناك طائفة من الجماعات العسكرية والميليشيات المسلحة، الخطيرة، التي تعمل دون رادع، تستخدم الأراضي الكونغولية لكي تتحدى حكومات كثير من الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

واقتصادات الحرب الجديدة لها آثار ضخمة. فالتنمية الاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تضعف، وتنهب بعض مواردها الطبيعية الغنية على نحو مخز لدعم صناعة الحرب.

والأهم هو أن الأفراد العاديين يعانون على نحو شائن وغير مقبول. والمدنيون هم الضحايا الرئيسيون لهذا العنف. فقد اقتلع عشرات الآلاف من ديارهم. وقتل أو شوه الآلاف. أما النساء والأطفال فيعانون معاناة فظيعة.

(تكلم بالفرنسية)

ولكن توجد جوانب واقعية على نفس القدر من الأهمية. فشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية أمة متحدة في التزامها بصون سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأمن حدودها. وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يرغب في إرساء السلام عن طريق حوار مفتوح. ويريد الحصول على فرصة لكي ينشئ مؤسسات ديمقراطية، ولكي تكون له حكومة تمثيلية يحقق عن طريقها تطلعاته في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واليوم نستمع إلى كثير من زعماء البلدان الأفريقية المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهم يعربون عن نفس الرغبة في إرساء السلام والاستقرار وفي عودة الأمور إلى طبيعتها. وهم يودون أيضا إنهاء هذه المشاكل.

(تكلم بالانكليزية)

لقد سمعنا اليوم أن عناصر الحل موجودة. واتفاق لوساكا الذي وقّع عليه في الصيف الماضي، جوهري بالنسبة لحسم الصراعات. فهو يعالج القضايا الرئيسية التي تحتاج إلى حل: وقف إطلاق النار والفصل بين القوات، وإجراء حوار سياسي وطني، والانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، وإعادة بسط سلطة الدولة، ووضع إطار لتنفيذ الاتفاق تشارك فيه الأمم المتحدة.

الأدوات موجودة، ولكن الزخم توقف. ولهذا، نرحب ترحيبا حارا بمبادرة الولايات المتحدة بعقد هذا الاجتماع، وباستعدادها للمشاركة الكلية في الجهود الرامية لحسم هذا الصراع، وبريادتها في جمع الأطراف معا هنا في نيويورك.

وتوقعات إرساء السلام ترتبط ارتباطا أساسيا بأفعال وقرارات الأطراف المشاركة فيها على نحو مباشر. فمن الواضح أن التبعة تقع عليهم. وكما قال الرئيس مانديلا في الأسبوع الماضي فيما يتعلق ببوروندي، لا يستطيع أحد أن يتوصل إلى اتفاق إلا الأطراف أنفسها. وتنطبق مشورته الحكيمة بنفس القدر على الأطراف المشاركة في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، يمكن، بل وينبغي للمجتمع العالمي الآن أن يضطلع بدور نشط في إحياء عملية السلام وفي تحقيق الأهداف التي وضعها اتفاق لوساكا. لقد حان الوقت لكي يتحمل المجتمع الدولي نصيبه من العبء - لا البلدان الأفريقية وحدها، بل جميعنا. ويجب ألا تكون هذه مسؤولية تلقى على عاتق ائتلاف مخصص لهذا الغرض، بل يجب أن تبذل في سبيلها جهود جماعية صادقة تمول لا بوصفها عملا خيريا بل بأنصبة مقررة - وبعبارة أخرى، من خلال مجلس الأمن الدولي ومن خلال عملية للأمم المتحدة.

وهذا يعني، من الوهلة الأولى، النشر المبكر لـ ٥٠٠ مراقب من مراقبي الأمم المتحدة سبق أن وافق عليهم مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وستكون هناك حاجة إلى دعمهم بولاية واضحة وموارد كافية. وتحقيقا لهذا الهدف، تؤيد كندا الإنشاء الفوري لبعثة قوية للأمم المتحدة، وفقا لما اقترحه الأمين العام، لكي تساعد على تنفيذ اتفاق لوساكا، بحيث تتضمن ولايتها النص الواضح الذي لا لبس فيه على حماية المدنيين بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وتضطلع اللجنة العسكرية المشتركة بدور مركزي في كفالة احترام اتفاق لوساكا. وستسهم كندا بـ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار في تشغيل هذه اللجنة. ونتوقع أن تتعاون اللجنة مع وجود حفظ السلام التابع للأمم المتحدة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا. ويمكنني أن أقول للأمين العام إننا سنقدم إسهامنا فورا.

لقد قدمت كندا المساعدة وستواصل تقديمها، بأساليب أخرى. ونعتقد أن أكثر إسهاماتنا فائدة، فضلا عن الدعم المقدم لجهود الأمم المتحدة، يكمن في دعم الحوار بين الأطراف الكونغولية، بالإضافة إلى تطوير مؤسسات جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نشارك بالفعل مشاركة فعالة في الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة وإرساء السلام. وقد دعمت كندا في الماضي مشاريع تهتم بمنع الصراعات من خلال النهوض بحقوق الإنسان، وزيادة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، وتشجيع الإدارة الاقتصادية السليمة.

وستعزز كندا هذه الجهود. وسنقدم في الأشهر القادمة مليوني دولار لدعم عملية السلام والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. وسيجري تخصيص مبلغ مليون دولار للحوار بين الأطراف الكونغولية، الذي يقوده السير كيتوميلي ماسيري بناء على طلب السيد سالم سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

المشكلة الخطيرة والمفجعة حقا، مشكلة الأطفال الجنود، تتطلب اهتماما خاصا. وفي العام الماضي، أسهمت كندا في تنظيم منتدى كينشاسا المعني بتسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم أن يستمر اتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى تقديم المساعدة إلى الأطفال المتضررين من الحرب توطيدا للجهود الرامية إلى إرساء السلام. وتحقيقا لهذا الغرض، ستسهم كندا بمليون دولار للمساعدة على نزع السلاح، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج، بما في ذلك اللجنة الوطنية المعنية بالأطفال الجنود التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

والمؤتمر الإقليمي المعني بالأطفال المتضررين من الحرب، الذي سيعقد في نيسان/أبريل القادم في أكرا برعاية غانا وكندا، سينظر في اتخاذ تدابير ملموسة أخرى تتصل بغرب أفريقيا، وبالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبحيرات الكبرى بلا شك. وهدفنا أن يجري تشاطر الدروس التي نتعلمها من هذه المبادرات، وأن يجري البناء عليها في مؤتمر عالمي تستضيفه كندا في أيلول/سبتمبر القادم بشأن المسألة الواسعة النطاق، مسألة الأطفال والحرب.

إن مجلس الأمن، بعد أن وصل الحضيض المصور بوضوح في تقرير لجنة التحقيق المتعلق برواندا، بدأ يحقق تقدما في المشاركة في أفريقيا على نحو أكثر نشاطا. وينتشر الأمل هذه المرة، في ألا يكون الماضي تمهيدا لما سيأتي.

(تكلم بالفرنسية)

وهناك حاجة في أفريقيا إلى المشاركة على نحو أكثر حزما في تعزيز السلام والأمن في القارة، وإلى التفهم المتزايد للحاجة إلى الأخذ من جديد بنهج يربط أعمال المجلس بالجهود الأخرى، وإلى الاعتراف بالحاجة إلى الأخذ بنهج يهتم اهتماما أكبر بالبشر في مواجهته للتحديات الأمنية، وهذه كلها اتجاهات إيجابية.

(تكلم بالانكليزية)

جلسات هذا الأسبوع المكرسة لجمهورية الكونغو الديمقراطية دليل آخر نرحب به على التزام مجلس الأمن بهذه الأهداف، وهي أهداف يؤيدها الكنديون بإخلاص تام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمان التاليان هما ممثلا المملكة المتحدة وفرنسا على المستوى الوزاري. وكما قلت من قبل فإن الولايات المتحدة لن تُدلي ببيانها الوطني، وسنكون بذلك قد انتهينا من البيانات الوزارية في هذه الجلسة. وسوف أعطي الكلمة للممثلين الدائمين الراغبين في الكلام. وبسبب القيود الزمنية الشديدة، والعدد الكبير من الممثلين الراغبين في أخذ الكلمة، والحاجة المطلقة إلى تعليق الجلسة في الساعة الخامسة مساء اليوم. أو ربما بعدها ببضع دقائق - نظرا للالتزامات الملحة لكل رؤساء الحكومات الحاضرين هنا، أحث الجميع على التزام الإيجاز في كلماتهم.

والآن يسرني أيما سرور أن أرحب ثانية في مجلس الأمن بأحد الرجلين - والآخر هو السير جيرمي غرينستوك - اللذين ترأسا المجلس في الشهر الماضي في مناقشاتنا الثرية للقضايا الأفريقية أثناء رئاسة المملكة المتحدة، وهو وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث، السيد بيتر هين.

السيد هين (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أكون حاضرا هنا. وأود أن أشكر وزيرة الخارجية ألبرايت، وأشكركم سيدي الرئيس، على عقدكما لهذه المناقشة. وسعيكما الحثيث لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أرحب بالبيانات

التاريخية التي أدلى بها كل رؤساء الدول المجتمعون هنا اليوم.

إن إحلال السلم في منطقة البحيرات الكبرى يهم بريطانيا. وهو يهم الأمم المتحدة، ويهم أفريقيا في المقام الأول. ومن واجبنا أن ننهي هذه الحرب. ومن واجبنا أن نجلب السلام إلى منطقة طالما مزقتها الصراعات. فنحن أعضاء الأمم المتحدة - نحن جميعا - خذلنا أفريقيا في الماضي. وعلينا ألا نخذلها الآن.

واتفاق لوساكا اتفاق جيد. فهو يوفر الصيغة الصحيحة للسلم. وهو اتفاق أفريقي، ونجاح أفريقي يجب أن ندعمه. وهو الحل الوحيد. وعليه، فإنني أرحب بما استمعنا إليه اليوم من رؤساء الدول الأفارقة. فقد أكد كل واحد منهم مرة أخرى على دعمه لاتفاق لوساكا ومبادئه، والتزامه بتنفيذه. وهذا أساس صلد يمكننا أن نبني عليه الآن.

وقد حدث بعض التقدم في تنفيذ اتفاق لوساكا. وكان الرئيس شيلوبا على حق في تذكيره إيانا بما تحقق فعلا. وأود أن أقول للرئيس شيلوبا إنني اضطر عادة إلى الاعتذار عن الطقس البريطاني، والآن أجد لزاما علي أن اعتذر أيضا عن الانفلونزا البريطانية. إن آليات الإشراف على التنفيذي يجري إعدادها على قدم وساق. وتم نشر بعض المراقبين.

ولكنني اتفق مع الرئيس شيسانو، رئيس موزامبيق، على أن التقدم كان بطيئا جدا، وأن القتال مستمر، والحوار الوطني لم يبدأ بعد. ولم يكن هناك تخطيط للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. والجدول الزمني للوساكا فات أوانه. ونحتاج إلى جدول زمني مستكمل وواقعي، وله أهداف ومعايير نقيس بها التقدم، ويمكن أن تشكل الأساس لشراكة بين الأطراف الأفريقية والمجتمع الدولي. وأرحب بالعمل الذي أنجز في هراري للمضي قدما بهذا الأمر.

إن الحوار الوطني حاسم الأهمية بالنسبة لمستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية ولشعبها. ويسعدنا أن الرئيس السابق ماسيري وافق على أن يكون ميسرا للمحادثات، وآمل أن يحدد التاريخ الآن لبدء الحوار. وأرحب بتأكيد الرئيس كابيلا اليوم على استعداده لبدء ذلك الحوار على الفور. وأرحب أيضا بالتزامه بضمان أن تؤدي هذه العملية إلى انتخابات حرة ونزيهة، وإلى مصالحة وطنية دائمة. وأدعو جميع الأطراف الكونغولية أن تشارك في هذه العملية بإخلاص وروح بناءة ودون شروط. وقد أبرز الرئيس السابق ماسيري الحاجة إلى توفير موارد لدعم الحوار. وبريطانيا توفر التمويل. ونحن على استعداد للنظر في تقديم مزيد من الدعم.

وعلينا أن نتحرك إلى الأمام بشأن نزع سلاح جماعات الميليشيا وتسريحها وإعادة إدماجها. ودون وجود خطة موثوق بها في هذا الشأن سيفشل اتفاق لوساكا. وعلينا أن نتفق الآن على مجموعة من المبادئ السياسية لتعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهذه المبادئ ينبغي أن تتضمن التوقف عن دعم جميع الميليشيات غير الحكومية؛ وإعادة إدماج المقاتلين من الدول المجاورة في بلدانهم الأصلية بالوسائل السلمية - باستثناء المتهمين بالإبادة الجماعية الذين يتعين تسليمهم للعدالة، ووضع ترتيبات تكون تعاونية وطوعية قدر الإمكان، لتحقيق ذلك، والنص على إجراءات جماعية تتخذها الأطراف - إذا ثبت في آخر المطاف أن هذا ضروري - لإرغام أعضاء الميليشيات الذين يرفضون نزع السلاح والتسريح طواعية، على القيام بذلك؛ والرصد الدولي لإعطاء كل الأطراف التأكيدات التي تحتاجها لإنجاح العملية.

ويحدوني الأمل في أن نتمكن هذا الأسبوع - في غضون الأيام القليلة المقبلة - من الاتفاق على السبيل المؤدي إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أساس هذه المبادئ، وإذا تسنى ذلك، فينبغي أن ندعو اللجنة العسكرية المشتركة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، إلى العمل على تطوير هذه المبادئ، وأن تعد، بالتناقش مع الأطراف خطة ناجعة وكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وبعد ذلك، علينا أن نكفل تحسين أداء الآليات التي أنشأها اتفاق لوساكا لرصد وتنفيذ وقف إطلاق النار وسحب القوات في نهاية المطاف. والجهات المسؤولة عن الإشراف على ذلك - اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة - لها دور حاسم عليها أن تضطلع به. ونرحب بما فعلته حتى الآن. ونشجعها على أن تعمل معا على نحو وثيق لدفع عملية السلام إلى الأمام. وهي تحتاج إلى ممارسة القيادة ومساءلة الأطراف عن أعمالها.

وكما ذكرنا الرئيس شيلوبا، فإن آليات تنفيذ لوساكا لن تعمل على النحو الواجب إلا إذا توفرت لها الموارد اللازمة. وقد وفرت بريطانيا بالفعل التمويل للجنة العسكرية. ونرحب بإعلان كندا اليوم عن تقديمها دعما إضافيا. كما وفرت بريطانيا للأمم المتحدة أفرادا يعملون الآن بتعاون وثيق مع تلك اللجنة. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من الموارد. ونحن ننظر حاليا فيما يمكن أن نقدمه زيادة على ذلك. ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا، وعلى وجه الخصوص أولئك المنتمين إلى أوروبا.

وأتفق مع الرئيس شيسانو، رئيس موزامبيق، على أنه من الضروري أن نُعالج الحالة الإنسانية على سبيل الاستعجال. فالحالة آخذة في التردي، والصعوبات تتعاظم. ونحن على استعداد للمساعدة، ولكننا لا نستطيع الوصول إلى أشد الناس احتياجا. ويجب أن تتوفر للمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة إمكانية الوصول لإجراء التقييمات التي نحتاجها جميعا حتى نتمكن من تقديم المساعدة. وأدعو جميع المعنيين أن يتقدموا بتعهداتهم هنا اليوم وفي غضون الأيام القليلة المقبلة للمفاوضات.

ومما يكتسي أهمية حاسمة على الإطلاق أن نتفق على المرحلة القادمة لبعثة للأمم المتحدة - ما الذي ينبغي أن تفعله، وما هو الدعم الذي ينبغي أن تتلقاه. ونتفق مع الأمين العام على أن تكون المرحلة القادمة لبعثة الأمم المتحدة نشر قوة لرصد وقف إطلاق النار، وإعادة نشر القوات إلى مواقع دفاعية. وهي تحتاج إلى حماية كافية وإلى الدعم السوقي السليم. وتحتاج أن تكون في الميدان بأسرع ما يمكن.

وينبغي أيضا أن نؤكد من جديد الآن استعدادنا لأن ندعم، بمجرد أن تسمح الظروف، عملية كاملة للأمم المتحدة لحفظ السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد حان الوقت لأن ندفن أشباح الماضي، ونكفل عملية فعالة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وكما قال الرئيس موسيفيني فإن تكلفة العمل عالية ولكن تكلفة التقاعس أعلى.

ومع ذلك، فلنكن واضحين بشأن الولاية. وإنني أفهم لماذا يُصر الرئيس موغابي، رئيس زمبابوي، والرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، على ضرورة أن تكون الولاية في إطار سلطة الفصل السابع. واتفق أيضا مع الرئيس بيزيمونغو، رئيس رواندا، على وجود حاجة عاجلة إلى قرار جديد من مجلس الأمن. فنحن نحتاج إلى قوة تساعد الأطراف ذاتها على تنفيذ اتفاق لوساكا، قوة قادرة على القيام بذلك شريطة أن تواصل كل الأطراف إبداء نفس الالتزام السياسي الذي أبداه قادتهم اليوم بهذا الاتفاق - قوة تحظى بضمانات للأمن والتعاون من كل المعنيين. وأرحب بالالتزامات الهامة التي أعلنها الرئيس كابيلا اليوم في هذا الصدد، وبالالتزامات التي تعهد بها سائر رؤساء الدول الأفارقة المعنيين مباشرة.

لقد طالب جميع رؤساء الدول بنشر قوات الأمم المتحدة على سبيل الاستعجال. وقد قال الرئيس شيلوبا وعن حق صباح اليوم إنه ليس هناك حفظ للسلم يخلو من عنصر ما من عناصر المخاطرة. وأنا اتفق معه. ولكن هذه المخاطر يجب تقليلها إلى الحد الأدنى، وليس فقط من أجل حماية فرادى موظفي الأمم المتحدة الذين خسرنا منهم الكثير في السنوات الأخيرة، بل أيضا من أجل الإبقاء على الزخم الدولي وراء تنفيذ اتفاق لوساكا. والعوامل التي تزيد إلىأقصى حد من احتمالات النجاح، مثل التصميم السياسي والتنظيم الفعال - تسهم أيضا في تقليل المخاطر. وبالتالي فإن الالتزام النشط باتفاق لوساكا يجب أن يمضي يدا بيد مع التنفيذ الحسن والسريع لعملية للأمم المتحدة لحفظ السلم.

وأخيرا، يجب الإبقاء على جمهورية الكونغو الديمقراطية في صدارة جدول الأعمال الدولي. وكما أكد الرئيس موغابي بحق، يجب ألا يكون هناك تهميش أو تجزئة في هذا التحدي وغيره من التحديات الأفريقية.

ويذكرنا الإسهام الكبير من الرئيس دوس سانتوس في المناقشة بالإهمال الشنيع لصراع أفريقي آخر. فلا بد أن نجعل جزاءات الأمم المتحدة ضد اتحاد يونيتا رادعة، ورادعة الآن، ونحن نؤيد العمل الرائع الذي يؤديه السفير فاولر لبلوغ هذه الغاية.

غير أن أزمة الكونغو أصبحت الآن التحدي الرئيسي الذي يواجه أفريقيا وأكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وسوف تمد بريطانيا المصممين على تفعيل اتفاق لوساكا بالمال والمساعدة العملية وبالناس في الميدان وبالدعم السياسي.

وقد أخبر الأمين العام رؤساء الدول صبيحة هذا اليوم أن هذه هي فرصتهم لخدمة الشعب الأفريقي ولحشد الدعم الدولي هنا اليوم. وكل ما قاله المتكلمون

اليوم يؤدي المهمتين. وستقف بريطانيا مع قادة أفريقيا هـؤلاء الذي يصنعون سلام أفريقيا. فلنمض قدما في شراكة تجمعنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): آمل أن يبقى وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة معنا لبقية أيام الأسبوع ونحن نواصل مناقشاتنا.

ويسعدني أن يكـون معنا الوزير المفوض لشؤون التعاون والفرانكوفونية الفرنسي. وأنا أعرف أنه عائد لتوه من رحلة بالغة الأهمية إلى أفريقيا.

السيد جوسيلان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى رئاسة مجلس الأمن على اتخاذ مبادرة عقد هذا الاجتماع المفتوح للمجلس بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبينما يدرك المجتمع الدولي تماما حدة الأزمة وآثارها الهامة بالنسبة للسلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، يتحتم عليه الآن أن يضطلع بكامل مسؤولياته وأن يؤيد بشدة العملية التي بدأت بالتوقيع على اتفاق لوساكـا. وفرنسا مستعدة من جانبها.

إن اتفـاق لوساكا، الذي هو أساس حل متفاوض عليه ووافقت عليـه كل الأطراف، قد أصبح اليوم الصك المقبول الكامل الوحيد الذي يمكن أن يُفضي إلى استعادة السلام. ولئن اعترضته مشاكل معينة وأصبح لا يسير وفق الجدول الزمني الطموح للغاية الذي حدده الموقعون عليه فإن تنفيذ الاتفاق قد بدأ. وأنشئت اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة وهمـا عصبا الاتفاق. وأصبحا يجتمعان بانتظام وقد اتخذتـا قرارات هامة بشأن تنظيمهما الداخلـي وبشأن كيفية رصد تنفيذ الاتفاق.

ولئن كان لا بد من شجب الانتهاكات غير المقبولة لوقف إطلاق النار - وخاصة ما وقع منها في الأسابيـع الأخيرة - فإن الحالة العسكرية العامة قد استقرت. كما أن المجتمع الـدولي - وخاصـة الأمم المتحدة، بإنشائها بعثـة الأمم المتحدة في جمهوريـة الكونغو الديمقراطية وبإعلانها عن عملية حفظ سـلام وشيكـة - ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي التزمـت جميعا وبسرعة بدعم العملية، وبذا أضفوا عليها مزيدا من المصداقية والشرعية.

ولا بد لنا من التسليم بأن تنفيذ هذا الاتفاق كان بطيئا للغاية - كما أكد ذلك كثير من المتكلمين صباح هذا اليوم - وهذا يُعزى إلى انعدام الثقة ونقص التعاون فيما بين الموقعين، ولأن عددا من العناصر يظل غير واضح أو لم يبحث بما فيه الكفاية قبل أن يقتنع جميع المتقاتلين تماما بأن هذا هو النهج الصحيح لكفالة أمور، من بينها كفالة أمنهم أنفسهم.

وإن عدم وجود نظام دولي في هذا الوقت لرصد تنفيذ الاتفاق - بسبب نقص الموارد اللازمة للجنة العسكرية المشتركة والتأخير في وزع أفراد الأمم المتحدة - يُشجع للأسف على زيادة انتهاكات وقف إطلاق النار الذي يُهدد في أي لحظة بتأجيج الصراع.

ويشمل حشد الوقائع غير المقبولة التواجد الكبير حاليا لقوات أجنبية على الأراضي الكونغولية - وهو في بعض الحالات ضد إرادة سلطات ذلك البلد - والانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان وتزايد الاتجار بموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية واستغلالها غير المشروع.

ويتعين أن يبدأ الآن، بعد تعيين المُيسِّر الجديد الـذي يحظى بالترحيب، الرئيس السابق لبوتسوانا ماسيـري، الحوار الوطني الذي يُسفر عن توافق آراء جديد ضروري للحل الدائم للأزمة.

وأشدد على أن الفشل في مراعاة الجدول الزمني يدل على انعدام الثقة بين الأطراف ويضر بتنفيذه. ولكن كيف لنا أن نتغلب على هذه العقبة إذا كنا أنفسنا لا نزال مترددين؟ ومع هذا تناشد فرنسا مجددا إحساس أطراف الصراع بالمسؤولية وروح التوفيق لديهم، وقد التقيت بكثيرين منهـم خلال رحلاتي الأخيرة إلى وسط أفريقيا. وتذكر فرنسا بالتأكيد بأن المجتمع الدولي يمكن أن ينظر في تقديم دعم ملموس لتنفيذ اتفاق لوساكا، ولا سيما من خلال عملية لحفـظ السلام بشرط أن يُبدي الموقّعون إرادتهم الواضحة للوفاء بالتزاماتهم ونبذ خلافاتهم. وهذا هو ما سمعته من القادة الأفريقيين صباح هذا اليوم.

غير أن هؤلاء القادة يتوقعون أيضا من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الالتزام بقضيتهم، وأولا وأخيرا عن طريق العمل باستمرار وبمصداقية في الأمم المتحدة على سرعة تعزيز احترام وقف إطلاق النار. فبغير ذلك لا يمكن إحراز أي تقدم في جوانب الاتفاق الأخرى. وفي هذا الصدد نرحب بالتوصيات التي قدمها الأمين العام

صبيحة هذا اليوم، والتي تظل الجوانب الأمنية فيها غير محددة بالكامل ولكنها سوف تيسر التنفيذ الفعلي والقابل للتحقق لاتفاق لوساكا. كما أنها تفتح المجال لاشتراك الأمم المتحدة لاحقا على نطاق أوسع، الأمر الذي نتطلع إليه بشغف والذي يُساعد على إكمال وتوطيد عملية السلام بمجرد أن تسمح الظروف التي من بينها أمان وإخلاص الأطراف في الوفاء بالتزاماتهم.

ولقد ظل الرئيس جاك شيراك يكرر القول إننا مستعدون لدعم وزع العملية سواء أكان ذلك بإرسال ذوي الخوذ الزرق أم بتجهيز فرق أفريقية معينة للمشاركة فيها. ولا بد أن يُمكّن وزع عملية حفظ السلام الأطراف من التقيد بالتزاماتهم بتسريح المقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم. بيد أن هذا لا يحدث إلا إذا تعهدت البلدان التي تخرج منها هذه الجماعات باتخاذ الترتيبات المتبادلة اللازمة لتسهيل عودتهم.

ولا بد من اتخاذ تدابير فورية لإنهاء الاستغلال غير المشروع لموارد البلد. ولتحقيق ذلك يمكن إنشاء فريق خبراء فورا برعاية الأمين العام لتحليل الوضع واقتراح الحلول.

وثانيا، سوف نضطلع بالمساعدة في تنظيم الحوار الوطني. وهذا ليس تمهيدا لوزع عملية حفظ السلام، التي من الواضح أنها لا يمكن أن تنتظر؛ ولكننا نرى أنها ضرورية للتوصل إلى اتفاق سياسي فيما بين الكونغوليين، ولإعادة توطيد سلطة الدولة على جميع أراضيها وتجميع عناصر التوافق الوطني الحقيقي الذي بغيره تظل السيادة والسلامة الوطنية والديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هشة إن لم تكن افتراضية. ولكي يكون الحوار ذا مصداقية يجب أن يسير وفق الخطوط المحددة في اتفاق لوساكا ودون تدخل أجنبي. وفرنسا تُرحب بتعيين الرئيس ماسيري مُيسِّرا للحوار الوطني وتطمئنه إلى كامل دعمنا.

وأشدد أخيرا على الآفاق التي يفتحها عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ومن الواضح أن الأمر في عقد هذا المؤتمر أو عدمه يتوقف على البلدان المعنية. ولكننا نعتقد حقا أنه إذا كان لاتفاق وقف إطلاق النار أن يفتح الطريق أمام مبادرة من هذا القبيل، فسيكون لهذا المؤتمر أثر دائم. وسبب ذلك ببساطة هو أن هذا النهج يُعالج جذور المشاكل التي تمثل أساس الصراع الحالي والتي غذته لأمد طويل.

وكما يعلم المجلس، فقد اقترحت فرنسا منذ أمد بعيد عقد هذا المؤتمر. وكثيرا ما تتكلم عنه الأمم المتحدة، وإنني شخصيا أشرت إلى أن اقتناعنا بهذا الأمر يشاطرنا فيه الآن عدد متزايد من القادة الذين لا يرغبون في إنهاء الأزمة فحسب، ولكنهم يريدون قبل كل شيء معالجة أسبابها الجذرية. وبينما نرغب كلنا في عودة السلام، يجب أن نتفق على أن هذا السلام لن يكون حقيقيا أو دائما ما لم تكن هناك دراسة مستفيضة للظاهرة التي أعاقت إحلال السلام لفترة طويلة وأدت إلى سلسلة من ردود الفعل في المنطقة.

ويتضح لنا تماما أن عمليتي السلام الجاريتين - عملية أروشا المتعلقة ببوروندي وعملية لوساكا المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية - تمثلان شرطين أساسيين لعقد هذا المؤتمر. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن يعقد المؤتمر ما لم يحرز تقدم ملموس أولا في هاتين العمليتين. وسيشكل هذا المؤتمر أساس التزام جديد من المجتمع الدولي بإعادة التعمير والتنمية والديمقراطية في بلدان المنطقة.

وهناك ثلاث مجموعات من المسائل التي يمكن معالجتها. وهي تشمل مسائل السلام والأمن، التي تمس بداهة وبالضرورة مسألة السيطرة على الحدود وتشمل جميع الأطراف ومبدأ السلامة الإقليمية. ومما لا يقل أهمية تنفيذ التدابير الرامية إلى استعادة الديمقراطية، وحكم القانون واحترام الحريات الأساسية - وفي المقام الأول منها حرية الأقليات واللاجئين - وكذلك التخلي عن كل إيديولوجية تقوم على الاستبعاد.

وأخيرا، تحتاج منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا إلى أن تدعم بمجهود كبير في مجال إعادة التعمير والتنمية. وتنتظر المنطقة إبداء التضامن الدولي معها من أجل مكافحة الفقر، وبالتالي تحسين الرفاه الاجتماعي؛ ولصالح التبادل التجاري، وبالتالي التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ وينبغي ألا ننسى، من أجل استعادة الوظائف الأساسية للدولة في مجال الإدارة والعدل والأمن.

والمؤتمر، الذي تنظمه منظمة الوحدة الأفريقية بدعم من الأمم المتحدة، يمكن أن يؤدي إلى اعتماد إعلان

مبادئ، تعقبه سلسلة من الاتفاقات والشراكات الثنائية والتعددية لتحديد طرائق تنفيذه.

وتلتزم فرنسا التزاما أكيدا باتفاق لوساكا، من خلال توفيرها للأمم المتحدة ضباط اتصال ومن خلال المساعدة التي تقدمها إلى اللجنة العسكرية المشتركة. ونحن عازمون على دعم جميع الأنشطة التي تتوافق مع ما ذكرته. ولدينا رغبة واحدة: وهي إحلال السلام الوطيد والدائم في المنطقة، وهو السلام الذي يتطلب تصميما وتضامنا نادر المثال. وكما ذكرت فإن فرنسا تقف على أهبة الاستعداد لتحقيق ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): **بهذا يكتمل الجزء الوزاري من جلسة اليوم الهامة.**

المتكلم التالي كان يفترض أن يكون الولايات المتحدة. ولكنني أتنازل عن دورنا في الكلام.

نبدأ الآن بتعاقب أعضاء مجلس الأمن.

لقد أعرب عدة متكلمين عن رغبتهم في شطب أسمائهم من قائمة المتكلمين. وأي شخص يفعل ذلك مدعو إلى إرسال نسخة من النص إلينا، وأنا كرئيسة، سأعممه حالا على جميع أعضاء مجلس الأمن. ولذلك آمل أن تكون ملاحظات المتكلمين مختصرة قدر الإمكان.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): قبل نحو خمسة أسابيع، عندما عقد المجلس مناقشة مفتوحة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدت هناك تصورات مختلفة للحالة، وبالتالي نهج مختلفة لمسار العمل في المستقبل. ومما طمأننا، ونحن نستمع إلى البيانات الهامة التي أدلى بها القادة الأفارقة أمام المجلس اليوم، أن نلاحظ أنه توجد الآن إمكانية أكبر لالتقاء الآراء. وينبغي لهذه الفرصة أن تُنمَّى وأن تتابع بحرص شديد وتتخذ شكلا ملموسا.

واليوم قد دل على التزام القيادة بتحقيق السلام والأمن لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى تمثيل أطراف اتفاق لوساكا على أرفع مستوى، بما في ذلك الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم سالم. ومشاركة الأمين العام كوفي عنان الوثيقة تستحق تقديرنا العميق.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أعرب عن مدى امتناننا لقيادة الولايات المتحدة، وللمشاركة الشخصية من وزيرة الخارجية أولبرايت وللسفير هولبروك لسعيه الدؤوب من أجل عقد هذه الجلسة التاريخية. فتدخلنا الجماعي من أجل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بات اقتراحا واقعيا بفضل مبادرة منه.

14 وقد أثبتت الأشهر الستة الماضية أن اتفاق لوساكا يظل أنسب أساس عملي وواقعي لتسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولإحلال السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. والانحراف عن عملية السلام والمناورات الرامية إلى إيجاد حل عسكري محكوم عليهما بالفشل. بل إن هذا الطريق قد أنشأ سوقا حربية غير مشروعة، وساعد على ازدهار أعمال تجارية استنزفت موارد هامة. وأدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية الرهيبة والظروف الاجتماعية والاقتصادية لمئات الآلاف من الأشخاص الأبرياء.

والرسالة التي يوجهها هذا التجمع إلى القادة الأفارقة في الأمم المتحدة تؤكد بصورة صائبة على أن الخطوة التالية الحاسمة ستتطلب المزيد من التفاهم، وقدرا أكبر من التعاون وقرارات أكثر جرأة لاغتنام الفرصة التي تلوح هنا الآن.

إن الرئيس ماسيري يُضفي على العملية بخبرته كرجل دولة ونفوذه، بوصفه المُيسِّر المحايد للحوار الداخلي الكونغولي. ودوره بالغ الأهمية. وسيحظى بدعمنا الكامل في جهوده الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أنه سيحظى بنفس الدعم والتعاون من جميع الأطراف المعنية.

وإذ ننتقل إلى مسار العمل في المستقبل على نحو ملموس، فإن بنغلاديش تتخذ الموقف التالي من المجالات الخمسة التي تُشكل شاغلا رئيسيا.

وأول المجالات التي تشكل شاغلا هو مسألة إطار السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ننضم إلى الوفود الأخرى في التأكيد على أن اتفاق لوساكا يظل أهم أساس للسلم والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة دون الإقليمية. فالاتفاق شامل. وتدعمه قرارات مجلس الأمن التي تعترف بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وتنفيذه

سيتطلب توفر إرادة سياسية لا تتزحزح، والتزاما صادقا وتعاونا فعالا من جميع الأطراف الموقعة عليه. وقد تلقت آليات لوساكا، وخاصة اللجنة العسكرية المشتركة، التزامات بالدعم المالي من عدة بلدان، نأمل أن تفي بتعهداتها بصورة عاجلة. وهناك أيضا حاجة عاجلة لتوفير الموارد اللازمة لمهمة المـُيسـِّر.

والثاني هو مفهوم تشغيل ولاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد كان السفير كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام، في الميدان. وقام السفير هولبروك أيضا بزيارة إلى المنطقة وعاد بتقييم للحالة يستند إلى التجربة المباشرة. ونعتقد أنه في السياق المـُعيـِّن، تمثل الخطوط العامة المقدمة في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2000/30، المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير، مقترحا واقعيا. ويحتاج مجلس الأمن إلى العمل بسرعة بشأن هذا الاقتراح حتى يمكن إنشاء الوجود العسكري دون تأخير. ونعتبر أن هذه بعثة مؤقتة استعدادا لبعثة أكبر وأقوى لحفظ السلام. وبنغلاديش تظل مستعدة، حيثما لزم الأمر، للإسهام في بعثة حفظ السلام الموسعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والثالث هو ضرورة إحراز تقدم تجاه المرحلة الثالثة. وتدعو الحاجة إلى النظر في الوقت المناسب في إنشاء بعثة أقوى ذات ولاية تستند إلى الفصل السابع، لتنفيذ الأحكام المعلقة من اتفاق لوساكا، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها، ومراقبة انسحاب القوات الأجنبية والتحقق منه وتأمين الحدود.

ومن المؤكد أن التقدم الحقيقي لا يحرز إلا بحوار ومصالحة وطنيين موازيين. ونطلب إلى جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا مع الرئيس ماسيري في هذا الصدد. وبطبيعة الحال، فإن المصالحة الوطنية تتطلب إعادة بسط سلطة الدولة على جميع أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ووضع حد لعمليات سلب ونهب الموارد الطبيعية في البلاد.

والرابع، التنفيذ التام لاتفاق لوساكا والسير قـُدما إلى ما بعده. وينطوي هذا على تنفيذ الفصل ١٢ من المرفق ألف من الاتفاق، الذي ينص على تطبيع الحالة الأمنية على طول الحدود المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها. وينبغي من خلال هذا المنظور توخي تمديد فترة الولاية لبعثة موسعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

وأخيرا، ونظرا لأن جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت مسرحا للعديد من الصراعات الداخلية التي تشمل الشعب الكونغولي وجيرانه، فسيكون من الأساسي التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي لتناول المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع وتحقيق الديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وصباح هذا اليوم ناشد برنامج الأغذية العالمي إتاحة إمكانية الوصول الآمن ودون عائق أمام المنظمات الإنسانية لجميع السكان الذين هم بحاجة إلى المعونة الغذائية وغير ذلك من اللوازم الغوثية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظرا لحالة الأمن الغذائي الخطيرة، فإننا نحث المجلس وجميع الأطراف المعنية على دعم هذا النداء.

ويحدونا الأمل في أن نغتنم اليومين القادمين بغية تضييق شقة الخلافات وبدء الحوار الوطني المنتظر. وسيكون إنجازا هاما لو استطاع الموقعون على اتفاق لوساكا الموافقة هنا في نيويورك على الجدول الزمني الجديد الذي وافقت عليه اللجنة السياسية في هراري في الأسبوع الماضي، والذي يحدد جدولا عمليا للتنفيذ. وسيكون ذلك حاسم الأهمية بالنسبة للزخم الذي يحتاج إليه كثيرا المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، للمضي قـُدما بمبادرة السلام. ومن الأساسي الاضطلاع بتعزيز ثقافة للسلم يستعاض بها عن ثقافة الحرب والعنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى التي مزقتها الحرب، وذلك لمصلحة الجميع.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أرحب، باسم تونس، بأصحاب الفخامة رؤساء الدول الأفريقية والسادة الوزراء الذين يشاركون في هذا الاجتماع الهام. وإن حضورهم بيننا يترجم الاهتمام الخاص الذي يولونه للقضية التي نتناولها اليوم، وهي الوضع في منطقة البحيرات الكبرى، وبالتحديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن بلادي تونس التي جعلت قضايا قارتنا الأفريقية ضمن أولويات سياساتها الخارجية تشاطر هذا الاهتمام الذي يتجلى بوضوح اليوم،

والذي أبرزته هذا الصباح مداخلات القادة الأفارقة ورؤساء الوفود أمام المجلس.

ولا يفوتني، سيدي الرئيس، أن أعبر لكم عن تقديرنا لبلدكم الصديق، ولجهودكم شخصيا على مبادرتكم الإيجابية بإدراج هذه القضية في سلسلة الاجتماعات لهذا الشهر الذي أردتموه أن يكون شهر أفريقيا.

ومسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية هي بحق مسألة مركزية لها أبعاد عميقة ومرتبطة بالوضع في منطقة البحيرات الكبرى. فجمهورية الكونغو الديمقراطية تبقى في خضم الصراع والصدام والمآسي، واستغلال الثروات، وكل ذلك طبعا على حساب الشعب الكونغولي الذي عانى ولا يزال يعاني الكثير، وكذلك على حساب المنطقة كلها وأمنها وسلامها واستقرارها. وفي هذا السياق، فنحن نتابع بكل قلق تدهور الوضع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي وصل إلى درجة المأساة بازدياد عدد اللاجئين والمشردين وانعدام الأمن الغذائي وتدهور الظروف الصحية. وهذا هو الوضع الذي يجب ألا يغيب عنا، وهذا الوضع ينذر بالخطر في غياب أي تقدم في الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع. لذلك، فنحن ندعو أولا وقبل كل شيء إلى الاهتمام بمزيد من المساندة للجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة بغية توفير الموارد الضرورية للتخفيف من معاناة الشعب الكونغولي.

استمعنا في هذه الجلسة لمداخلات قيّمة أبرز فيها القادة الأفارقة ما تم بذله، سواء في إطار منظمة الوحدة الأفريقية أو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أو على المستوى الفردي، من جهود مضنية لمعالجة الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى وكذلك لتنقية العلاقات بين الدول المعنية، وما أسفرت عنه - هذه الجهود - من إمضاء اتفاق لوساكا. وهذا الاتفاق الذي حظي بدعم قوي من المجموعة الدولية، وخاصة من مجلس الأمن، بعث آمالا كبيرة في وضع حد للمآسي والحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أنه يدعم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الترابية ويوفر أسباب الأمن والاستقرار للدول المجاورة ويكرس مبادئ حسن الجوار. وكنا نتطلع إلى أن تبادر كل الأطراف بالشروع في تطبيق الاتفاق بكل صدق وبكل جدية.

لكن بعد ستة أشهر من إمضاء الاتفاق، وبعد أن بدأت آليات لوساكا عملها بالتعاون الوثيق بين منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة، نلاحظ أن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة بصفة عامة لا يزال حذرا، ولا يزال يمر بمرحلة حرجة. لقد تكررت الانتهاكات التي تعرض لها الاتفاق وقد تشكل هذه الانتهاكات تهديدا حقيقيا لمستقبل الاتفاق وإنذارا بالعودة إلى حرب واسعة إذا ما تواصلت هذه الانتهاكات. وهذا الوضع، هو مصدر قلق كبير لدينا.

وإننا نؤكد مجددا أن ليس هناك من بديل للحل السلمي التفاوضي بين الأشقاء. ولذلك، فنحن ندعوهم إلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار والتقيد بالتزاماتهم في الدرجة الأولى. ولا بد أن تعمل المجموعة الدولية على مساعدتهم من أجل تحقيق هذا الهدف، كما ينبغي دعم اللجنة العسكرية المختلطة للزيادة من فعاليتها. وفي هذا الإطار، كذلك لا بد أن يؤكد المجلس من جديد على ضرورة احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدتها الترابية وحماية مواردها الطبيعية.

إن الأمم المتحدة تواصل تركيز بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والسيد الأمين العام أعد تقريرا جديدا اقترح فيه تدابير تدريجية يمكن للأمم المتحدة اتخاذها لنشر الملاحظين العسكريين، ثم إيفاد بعثة لحفظ السلام على نطاق واسع. وبالنظر لتعقد الصراع ولمساحة البلاد الكبرى وجغرافيتها تعتبر هذه العملية كما قال كل الذين سبقوني، من أصعب العمليات في تاريخ الأمم المتحدة. لذا، وجب أن تحظى بالإرادة وبالعناية الضرورية وكذلك بدقة التخطيط، وبوضوح هذه المهمة وكذلك بتوفر الموارد المادية والمالية.

وإن تونس التي تؤيد تلك المقترحات تجدد استعدادها للمساهمة في هذه المهمة بقدر ما يتوفر لها من إمكانيات، وهي تدعو المجتمع الدولي، وبخاصة الدول المقتدرة، إلى تحمل قسطها من المسؤولية، كما تدعو كل أطراف النزاع إلى التعاون مع البعثة وضمان سلامة أفرادها وحرية تنقلهم وتسهيل مهمتهم مما يمكن من الإسراع بتنفيذ المهمة، ويضمن لها أكبر فرص النجاح. وهذه مسؤوليتهم بالدرجة الأولى.

وإننا نود الإشادة بالتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ اتفاق لوساكا، خاصة من خلال اللجنة العسكرية المشتركة التي

نشيد بالدعم الذي قدمته بعض الدول لتوفير حاجياتها، كما نسجل بكل ارتياح انطلاق عمل اللجنة السياسية، ونشجع الأطراف المعنية على مواصلة جهودها.

لقد تكررت مؤخرا الدعوات الموجهة إلى مجلس الأمن حتى يضطلع بمسؤولياته عن القضايا الأفريقية ويتحرك بسرعة لمعالجتها. وقيل أيضا، إن مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية ستشكل اختبارا لالتزام المجلس؛ ونعتقد أن اليوم قد حل وقت الاختبار. وعلى المجلس أن يثبت التزامه، وذلك بالعودة إلى قراراته السابقة الخاصة بجمهورية الكونغو وتنفيذها، والعمل بسرعة على حماية اتفاق لوساكا.

وإن تونس مستعدة من موقعها الجديد، كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي، للقيام بدورها في هذا المجال. فإن تونس تشجع القادة الأشقاء الكونغوليين على الحوار والمصالحة الوطنية وتدعوهم إلى بذل كل ما في وسعهم، وبكل استقلالية، لتهيئة الظروف اللازمة لذلك. ونحن نرحب في هذا الإطار بموافقة الأطراف الكنغولية المعنية على أن يضطلع السيد الرئيس، رئيس بوتسوانا الأسبق، السير كيتوميلي مسيري، بدور الميسر المحايد في المباحثات السياسية بينها ونشجعه وندعم جهوده ونتمنى له وللأشقاء الكونغوليين النجاح.

إننا نعتقد من جديد، أنه لا يوجد بديل للحوار والتفاهم والمصالحة الوطنية، وأنه إذا توفر ذلك تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية قد قطعت شوطا مهما نحو السلم. ونلح في هذا المجال على ضرورة مد يد المساعدة للأشقاء الكونغوليين حتى يباشروا الحوار في كنف الاستقلالية والجدية.

ونود أن نعبر عن تقديرنا للسيد الأمين العام للأمم المتحدة ولمبعوثه الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية السيد السفير كمال مورجان، ولكل أفراد بعثة الأمم المتحدة بجمهورية الكونغو الديمقراطية على الجهود الحقيقية والمضنية التي يقومون بها من أجل معالجة الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نساهم في اجتماع اليوم في التمهيد للحوار بين أطراف النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منقطة البحيرات الكبرى للوصول إلى فهم مشترك لما ينبغي القيام به لإنهاء النزاع.

وندرك أن السلم والأمن والاستقرار في المنطقة لا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها؛ بل إنها تتطلب الوقت والعزيمة السياسية، والصبر، والثقة المتبادلة بين جميع الأطراف والالتزام الفعلي بتطبيق ما اتفق عليه.

وإننا ندرك في نفس الوقت أن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرتبط بالوضع في منطقة البحيرات الكبرى وبالتطورات التي ستشهدها المسارات الأخرى. وهذا يدعونا إلى التفكير في معالجة القضايا المشتركة للمنطقة، القضايا الجوهرية في إطار أوسع للوصول إلى حل شامل لها.

إن تونس التي تتابع منذ سنين تطورات الوضع في منطقة البحيرات الكبرى، والتي بذلت جهودا خاصة لتقريب الشقة بين دول المنطقة، ومن بين ذلك استضافة الرئيس زين العابدين بن علي لاجتماع القمة الثاني حول البحيرات الكبرى في آذار/مارس ١٩٩٦، تساند المبادرة بعقد مؤتمر دولي حول البحيرات الكبرى في الوقت المناسب برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم الأخير في جلسة اليوم هو ممثل الأرجنتين، الذي سيتولى رئاسة مجلس الأمن بعد أسبوع من الغد.

السيد لستري (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية، أن أعرب عن سعادتنا بحضور رؤساء البلدان الأفريقية المعنية بالأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لهذه الجلسة، جنبا إلى جنب مع ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية. وتدلل مشاركتهم في هذه المناقشة على أن الصراع الراهن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينطوي على أكبر الاحتمالات لزعزعة الاستقرار أكثر من أي صراع جرى منذ انتهاء عملية إنهاء الاستعمار. إن استمرار هذه الصراع الذي يؤثر على السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المنطقة، وقبل كل شيء، فإنه يحبط تطلعات أكثر من ٥٠ مليونا من المدنيين المتأثرين بالحرب لأن يتمكنوا من العيش بكرامة.

وفي اعتقادنا أن القرار ٢٣٤ (١٩٩٩)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع، واتفاق لوساكا الذي وزعته الأطراف، يشكلان الإطار المفاهيمي القانوني السياسي المناسب لإنهاء الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن العزيمة السياسية لم تتوافر بالقدر المطلوب لتنفيذ أحكامهما. ومنذ توقيع الاتفاق في تموز/يوليه ١٩٩٩، انتهك وقف إطلاق النار مرارا وتكرارا، ولم يتم بعد إعادة نشر القوات المنصوص عليه في الاتفاق. وتزداد الحالة هشاشة أكثر فأكثر. وكما ذكر الأمين العام في تقريره S/2000/30 المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، فإن الصراع ليس له حل عسكري. ويدلل الوضع الراهن في الميدان على ذلك بوضوح شديد.

ولا شك، أن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو صراع سياسي في طبيعته أساسا. ولكننا نعتقد أن تحليله أو فضه بالشكل الفعال غير ممكن ما لم تراع المبادئ الرئيسية الأخرى للقانون الدولي مثل احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وانسحاب جميع القوات الأجنبية الموجودة على أراضيها دون موافقة صريحة منها، والحق الثابت للأفراد أو الجماعات في الدفاع عن النفس، وعدم شرعية اكتساب الأراضي بالقوة. واسمحوا لي أن أضيف إلى ذلك مبدأ هاما آخر له تاريخ طويل في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ألا وهو مبدأ حرمة الحدود.

وبناء على ذلك، فمن الواضح أن الحل الدائم لن يتحقق ما لم تراع الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مراعاة تامة، ولا سيما رواندا وأوغندا، وما لم يتفق على نظام للضمانات يتسم بالوضوح والموضوعية. وفي هذا السياق، فإن عملية نزع أسلحة مختلف الميليشيات وتسريح وإعادة إدماج شتى عناصرها المتمركزة أساسا في الإقليم الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية - والمعروفة عامة بأنها "القوات السلبية" - هي عنصر أساسي ومركب ينبغي أن يدرس بعناية وبحكمة.

وإلى جانب البعد الخارجي الذي أشرت إليه، فإن الصراع له بعد داخلي ألمح إليه معظم المشاركين الآخرين في المناقشة اليوم، والذي اعترف به في اتفاق لوساكا ألا وهو الحوار بين الكونغوليين بهدف نهائي وهو إقامة هيكل ديمقراطي دستوري تتمثل فيه جميع قطاعات المجتمع الكونغولي. ومن هنا، فإن تعيين رئيس بوتسوانا السابق السير كيتوميلي مسيري، كميسّر، بموافقة جميع الأطراف، هو الخطوة الأولى على طريق المصالحة.

ونعتقد أن الأمم المتحدة لها دور ومسؤولية تاريخية عليها أن تضطلع بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتفق مع الأمين العام الذي قال في تقريره الأخير إن وجود الأمم المتحدة ينبغي أن يحدث تدريجيا وإن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهوية الكونغو الديمقراطية ينبغي توسيع نطاقها.

وفي نفس الوقت، فإننا نود أن نوضح أمرا له أهمية في نظرنا وهو أن جميع الأطراف المعنية يتعين عليها أن توفر ضمانات صارمة فيما يتعلق بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وتحركهم بحرية. ونحن نعلم أنه ليس باستطاعتنا أن نطالب بضمانات مطلقة؛ فهذا من شأنه أن يخضع نشر قوات الأمم المتحدة في منطقة للصراع لشرط أقرب إلى المستحيل. ولكننا نطلب من الأطراف الداخلة في الصراع التزاما لا لبس فيه بوقف إطلاق النار ومنح ضمانات أمنية معقولة، أي شيء أشبه بما التزمت به جميع الأطراف.

واسمحوا لي أن أكرر اليوم في هذه الجلسة العلنية ما قلناه في الماضي، وما أكدناه مرة أخرى يوم الأربعاء المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير أثناء المناقشة بشأن الحالة في بوروندي، وفي حضور الرئيس نيلسون مانديلا ألا وهو أنه لن تكون هناك تسوية مستقرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون النهوض بالمؤسسات الديمقراطية والحكم الصالح في جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى وتعزيزهما، وما لم نسلم بأن المشكلات الموجودة هناك ليست مشكلات عسكرية أو متعلقة بالأمن فحسب، وإنما هي أيضا، وفي جانب كبير منها، مشكلات إنمائية. ولذا، فإننا نكرر مرة أخرى تأييدنا للفكرة الفرنسية - التي كررها مرة أخرى ببلاغة الوزير الفرنسي الموفد للتعاون والفرنكوفونية - بأنه حالما تتوافر الظروف المناسبة، يتعين عقد مؤتمر عام بشأن البحيرات الكبرى تحت الإشراف المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمعالجة الحالة في المنطقة برمتها.

وكما تلاحظون يا سيدي الرئيس، فإن بلدي سوف يتولى رئاسة المجلس في الشهر المقبل. ونحن على استعداد لمواصلة العمل بشأن هذا الموضوع مع المجلس ومع سائر الدول المهتمة، حتى يمكن لهذه المداولات أن

تؤتـــــي ثمارها في شكل قرار لمجلس الأمن يعمل على تيسير تسوية هذا الصراع المأساوي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين، وأتطلع إلى تسليمه مطرقة الرئاسة بعد أسبوع من الغد إذ أنني بحاجة إلى قسط من الراحة.

لقد أبلغنا بالفعل عدة متكلمين مسجلين على القائمة بأنهم يرغبون في أن تعمم رئاسة مجلس الأمن بياناتهم الخطية. وهذا يشمل الأعضاء في مجلس الأمن وغير الأعضاء فيه، على حد سواء؛ وسنقوم بما طُلب منا. وسوف نجتمع في جلسة غير رسمية الساعة ٩/٠٠ من صباح غد لمناقشة مشروع البيان الرئاسي. وهدفنا أن نتقدم بسرعة قدر المستطاع في مناقشة ذلك البيان. ونرحب بـــآراء جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف الأخرى المعنية عن طريق الإجراءات المعمول بها بالفعل في تلقي المدخلات إفراديا.

ومن الواضح، أن هذا اليوم كان يوما مشهودا وواعـــدا، على غرار ما ذكره الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقيـــــة حينما قال إنه يوم هام للغاية، ولكن الدليل على ذلك يكمن فيما سوف نتمكـــن من إعداده بصورة بيان رئاسي، وفي نهاية المطاف، بصورة قرار لمجلس الأمن يستجيب للبيانات التي أدلى بها رؤساء الوفود ورؤساء الجمهوريات الذيـــن اجتمعوا هنا اليوم ويستجيب لرغباتهم التي أعلنوا عنها بكل وضوح.

وأعتذر لمن لم تتح لهم الفرصة للتكلم اليوم. ونأمل في أن نقف علـــى آرائهم في محافل أخرى في أسرع وقت ممكن وإن اقتضت الضـــرورة فسوف نجتمع مرة أخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.